



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

الرقم : 147/1100
التاريخ : 2012/5/13

السادة/ بورصة عمان المحترمة
ص.ب (212466) عمان 11121
المملكة الأردنية الهاشمية

ASSEMBLY DECISION - UB SE - 1615 / 2012

مزيد التحية والإحترام،،،

لاحقا لكتابنا رقم 135/100 تاريخ 2012/4/28، بخصوص اجتماع الهيئة العامة للبنك ، نرفق لكم طياً
صورة عن محضر إجتماع الهيئة العامة العادي للبنك والمنعقد بتاريخ 2012/4/28 .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،،

بنك الاتحاد

بنك الاتحاد
Bank al Etihad

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
١٥ ايار ٢٠١٢
الرقم المتسلسل: ٤٤٥
رقم الملف: ٤٤٥
الجهة المختصة: المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي (الثالث والثلاثون)

لبنك الاتحاد

عقد إجتماع الهيئة العامة العادي الثالث والثلاثون للبنك الاتحاد في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2012/4/28 ، في مدرج حلیم سلفيتي - الإدارة العامة / الشميساني .

ترأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد عصام سلفيتي ، والذي افتتحه مرحباً بالسادة الحضور وخص بالترحيب :

السيد برهان عكروش مندوب عطوفة مراقب الشركات

السيد عدنان يوسف ناجي مندوب البنك المركزي الأردني

السيد بشر بكر مندوب مدقي الحسابات

كما وأرحب بمندوبي الصحف المحلية ومندوب محافظ العاصمة

وإستهل السيد رئيس مجلس الإدارة حديثه طالباً من مندوب عطوفة مراقب الشركات السيد برهان الإعلان عن قانونية الإجتماع .

تقدم السيد برهان عكروش بالشكر لرئيس مجلس الإدارة قائلاً يسرني حضور هذا الإجتماع وأعلن اكتمال النصاب القانوني له بواقع 87.405% من رأسمال البنك البالغ (100) مليون سهم حيث حضر هذا الإجتماع (60,825,083) سهماً بالأصالة و(26,579,864) بالوكالة وهذا ما يشكل ما مجموعه (87,404,947) سهماً ، وبعد الإطلاع تبين أن الشركة التزمت باحكام قانون الشركات فيما يتعلق بالنشر عن هذا الإجتماع وإستكمال جميع المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته وفي مواعيدها المقررة ، كما وحضر النصاب القانوني لمجلس الإدارة ، وبناء عليه فإن جميع القرارات التي ستؤخذ في هذا الإجتماع تعتبر قانونية وملزمة لجميع المساهمين ، واطلب من السيد رئيس الجلسة المباشرة بجدول الأعمال وحسب ما هي وارده في صحيفة الدعوة .

عين السيد رئيس مجلس الإدارة السيدة ميسون الضميري كاتباً للجلسة ، وكل من السيد رمزي سلفيتي والسيد رجائي عناب مراقبين لفرز الأصوات وبدأ بجدول الأعمال .



أولاً : تلاوة وقائع الإجتماع العادي السابق للهيئة العامة :

طلب السيد رئيس الاجتماع من كاتب الجلسة السيدة ميسون تلاوة محضر الاجتماع الثاني والثلاثون وعند البدء بقراءة المحضر طلب الحضور قراءة القرارات التي أُتخذت بالإجتماع فقط ، وبعد الإنتهاء من قراءة القرارات المذكورة تمت المصادقة بالإجماع من قبل الحضور على محضر إجتماع الهيئة العامة الثاني والثلاثون والقرارات التي أُتخذت به .

ثانياً : تلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للبنك :

طلب السيد رئيس المجلس من السيد بشر بكر مندوب السادة إرنست ويونج تلاوة تقرير مدققي الحسابات لعام 2011 حيث قام السيد بكر بقراءة التقرير .

ثالثاً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال عام 2011 والخطة المستقبلية للبنك والموافقة عليها : ودمجه مع بنك إقرار الميزانية العامة للبنك وبيان الدخل والمصادقة عليهما.

افتتح باب النقاش السيد ابراهيم ابوجبل قائلاً تؤلمني نتائج البنك لعام 2011 لتراجعها وانخفاضها ومثال على ذلك انخفاض صافي إيرادات الفوائد والعمولات بما يقارب الاربعة ملايين دينار في حين زادت رواتب الموظفين ما يقارب المليون دينار، اضع لذلك تدني التسهيلات الائتمانية بما يقارب العشرة ملايين دينار وزادت المصاريف الادارية بحوالي الثلاثة عشر الف دينار ، مما ادى لإنخفاض ارباح البنك من (21) مليون الى (10.336.736) وهذه النتائج اثرت على نسبة توزيع الأرباح حيث انخفضت نسبة التوزيع الى 6% ، وهذا يدعوني لأتمنى من ادارة البنك ان تكون الخطة المستقبلية لعام 2012 تعالج الثغرات التي تمت خلال عام 2011 وادت الى هذه النتائج والتي نحن نعلم بأن ادارة البنك غير راضية عنها ، وبالنظر الى الميزانية هنالك موضوعين اود الاستفسار عنهما الاول فيما يتعلق بموجودات غير ملموسة والتي تؤرق البعض منا عن كيفية تقييمها ، راجين التكرم من السيد الرئيس بتقديم شرحاً مفصلاً عنها ، اما الموضوع الثاني وهو سبب تراجع موجودات ومطلوبات البنك بحوالي (77.864) مليون دينار في حين على ادارة البنك ان تسعى الى كيفية زيادة موجوداتها ومطلوباتها وليس تراجعها وعليها أن تدرس هذا الموضوع بعناية ، وبالطبع ما تحدثت عنه كان له الاثر الكبير على وضع البنك لعام 2011 ، مما دعاني لألتمس من الادارة الكريمة دراسة الثغرات التي ادت الى هذه النتائج .

اجاب رئيس المجلس بعدما وجه شكره للسيد ابراهيم ابو جبل على شعوره تجاه البنك ، بأن العام 2011 كان عاماً صعباً وقاسياً على جميع بنوك المملكة ، وبالتالي تعثر عدة حسابات أدى الى زيادة المخصصات بشكل كبير مقابل الديون المتعثرة ما يعني بأن تلك الحسابات التي كانت تدر فوائد للبنك علفت فوائدها بسبب تعثر الدين ولم تعد دخلاً للبنك في الوقت الحالي ، اما فيما يتعلق بخصوص انخفاض نسبة الأرباح الى (10.336) ، فذلك لزيادة المخصصات بما يقارب (20)

أكمل السيد حامد كبابجي استفسارته من حيث الودائع حيث بين انها اشتملت على التأمينات النقدية علما بأن التأمينات النقدية لا يجب ان احتسابها من ضمنها لأغراض المقارنة فعقب الرئيس بأن الودائع لدى البنوك الأخرى أيضا تشمل التأمينات النقدية ، فأكمل السيد حامد مبينا بأن وداائع البنوك انخفضت من 240 مليون الى 140 مليون دينار مما يدل على أن البنك تراجع ما لا يقل على 15% ، بينما البنوك الأخرى زادت وداائعها 8.5% ، فهل هذه عدم ثقة بالبنك ارجو تفسير ذلك .

أكمل السيد حامد استفساراته فيما يخص مخصص تدني التسهيلات حيث ارتفع ليصل الى (19.8) مليون دينار ، وهذا يدفعنا للتساؤل عن الديون المشكوك فيها وكيفية منحها وهل هناك تركيز لعدد معين من عملاء البنك ، فاجابت المدير العام على سؤال السيد حامد مبينه فيما يخص وضع التسهيلات بانها تخضع لعاملين العامل الأول وكما تفضلت بأنه خلال العام 2009 وهو عام الازمة الاقتصادية ظهر بعض التعثر المباشر الا أن ظهور التعثر لدى البنوك يحتاج لبعض الوقت ، والبعض من الديون يظهر التعثر لديها مباشرة اما البعض الآخر فيحتاج لوقت أطول من حيث التأقلم مع الوضع الجديد ومحاولة جدولة مديونياته وفي هذه الحالة لا تظهر نتائج التعثر فوراً لدى البنوك ، وكما تعلمون جميعاً فإن سياسة البنك في منتهى التحفظ والحصافة ، وإذا ما نظرنا الى اجمالي التسهيلات المتعثرة والضمانات المقابلة لها فهي ضمانات كافية ، حيث تم احتساب الضمانات العقارية بنسبة 70% من ادنى قيمة سوقية ، وعادة حسب تعليمات البنك المركزي يتم بناء المخصصات بغض النظر عن الضمانات المغطى بها الدين ، وباعتقادي أنه من الضرورة أنه تعلموا بأن البنك متحفظ تماماً أفضل من مفاجئكم بوجود مشاكل لدى البنك لم يتم معالجتها ، اصف لذلك ان الاجراءات القانونية تحتاج للوقت لحين استرجاع حقوق البنك ، وبالنظر الى محفظة التسهيلات ككل تجد أن جزء من هذه التسهيلات تتعلق ببعض المجموعات الاقتصادية التي واجهت مشاكل بسبب الازمة الاقتصادية والجزء الاخر كان منذ السابق ، ونأمل بإعادة جزء كبير من الديون في العام الحالي .



عقب السيد ابراهيم ابو جبل على اسئلة المساهمين موضحا بأن ما يتعلق بسياسة المخصصات تشترك بها عدة جهات وهي ادارة البنك ودراسة تفصيلية لكافة المدينين لديه وموافقة المدقق الخارجي وموافقة البنك المركزي على هذه النتائج وبالتالي فهي مدروسة بدقة وعناية والأرقام الموضحة امامكم لا يمكن مغالطتها ولا تؤخذ اعتباطا .

اكمل السيد حامد استفساراته عن مخصص (1.5) مليون دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الادارة التنفيذية عن عام 2011، فهل في الوقت الذي تراجع البنك به بهذه النسبة يتم صرف مكافآت لهم حيث يمثل المبلغ بحدود (15%) من ارباح البنك ، فأجاب الرئيس بأن المخصص تم اقتطاعه من أرباح عام 2011 ويصرف في العام الحالي للموظفين، اضاف لذلك بأن أرباح البنك قبل المخصصات بلغت ما يزيد على 30 مليون دينار وقد بذل الموظفون الجهد الكبير والعظيم لإنجاح البنك وخصوصا في ظل تطبيق النظام البنكي الجديد واطلاق الهوية المؤسسية الجديدة مما حدا بالإدارة التنفيذية لمكافأة الموظفين على جهودهم المبذولة .

اما فيما يخص المزايا والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة ، فأشار السيد حامد بأن المبالغ المدفوعة بدل تنقلات للأعضاء مبالغ بها بشكل كبير وأن أفضل المؤسسات بالملكة ومنها البنك العربي حيث يحصل رئيس مجلس الادارة على ثمانية عشر الف دينار فقط بدل تنقلات مع اعتقادي بأنه مبلغ مبالغ به ايضا ، وأضاف بأن ما تم ملاحظته بأن أعضاء ورئيس مجلس الادارة يقومون بوضع رواتبهم بما فيها المكافآت ، ومثال على ذلك بلغت رواتب الرئيس 280 الف دينار وباعتقادي أن هذه أرقام مرتفعة بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية ، وقرن السيد حامد رواتب ومزايا الرئيس مع الرواتب والمزايا التي يحصل عليها رئيس مجلس ادارة البنك العربي حيث يحصل على 480 الف دينار في حين يحصل العضو على ثمانية عشر الف دينار فقط بدل تنقل ، وأشار بأنه لا يجب دفع بدل سفر واقامة لعضو مجلس الإدارة وخصوصاً بأنه عضواً غير تنفيذياً لدى البنك ، وطلب السيد حامد من الرئيس أن يتم إعادة النظر بالأرقام المذكور في التقرير السنوي .

واستفسر احد المساهمين مبينا أنه بالمقارنة بين البنوك ، نجد خلا لدى البنك ، فهل يمكن معرفة موضع الخلل وطرق معالجته وما هي توقعات البنك للعام 2012 ، فاجابت المدير العام على السؤال الموجه من قبل المساهم ، ما تفضلت به هو نسبة نمو الودائع والتسهيلات لدى البنك مقابل نسب النمو في القطاع المصرفي ، اما فيما يخص الودائع فيجب الاشارة بأنه كان لدى البنك وديعتين كبيرتين تنتهي مدتهن ليتم توزيع أرباح تلك الودائع على مستحقيها ، وكان البنك على علم بأنه سيتم سحب تلك الودائع ما أثر على نسبة الودائع ، اما فيما يخص التسهيلات فهي تتبع أكثر من عامل منها وفي ضوء وضع السوق والاقتصاد ككل تحفظ البنك في سياسة المنح في العام السابق ، في حين كانت هناك نسب اقراض عالي جدا في القطاع المصرفي للحكومة والشركات الحكومية ولم يكن لدى البنك في تلك الفترة الاهتمام بالحصول عليها بسبب الأسعار ، الا انه وفي الاونة الاخيرة ارتفعت الأسعار ، وفي النصف الثاني من العام الماضي لم تكن الاسعار مرتفعة

واكملت المدير العام الرد على المساهم اما فيما يخص الخطة المستقبلية ، فالبنك يقوم حالياً بتوسيع شبكة الفروع لديه للبدء بعرض خدمات التجزئة للمجتمع الأردني مما سيؤدي لتخفيض المخاطر لدى البنك لاحقاً وسيعود انشاء الله بالأرباح على البنك .

شكر رئيس مجلس الإدارة السيد محي الدين العلي الا انه فتح المجال للسيد سعيد حمام للإستفسار ، حيث استفسر عن ملكية شركة الاتحاد للإستثمارات المالية في رأسمال بنك الاتحاد وفيما اذا ما زالت تملك أية أسهم ، فأجاب الرئيس بأن شركات الاتحاد عامة لم تعد تملك أسهما في رأسمال البنك ، واكمل استفساره عن ملكية شركة بولاريس للإستثمار ، فاجاب الرئيس بأنها مازالت تملك أسهم في رأسمال البنك تمثل ما يقارب 22% من رأسمال البنك .

واستفسر السيد سعيد حمام فيما يخص التسهيلات غير العاملة حيث بلغت في العام الحالي 106 مليون دينار بينما كانت العام السابق 71 مليون دينار أي بزيادة بلغت 35 مليون وحسب معرفتي فقد انتقد البنك المركزي البنوك العاملة في المملكة لهذا السبب رغم ارتفاعها في كافة البنوك ومع تراجع الأرباح بحدود 11 مليون دينار وارتفاع المخصصات لدى البنك الى 19.5 مليون دينار فقد اثر ذلك على ربحية البنك ونسبة التوزيع حيث انخفضت الى 6% بالإضافة لإقتراح مجلس الإدارة بتوزيع ما يقارب الأربعة ملايين سهم مجاناً على المساهمين ، بينما يوجد لدى البنك علاوة اصدار تبلغ 79 مليون فهل هناك نية لدى مجلس الادارة لرفع رأسمال البنك الى 150 مليون ، فاجاب رئيس المجلس بأن العلاوة موجوده من ضمن مجموع حقوق المساهمين وتعليمات

ALL INFORMATION CONTAINED HEREIN IS UNCLASSIFIED

البنك المركزي تنص على أن يكون رأسمال البنوك 100 مليون ولا يوجد نية حالياً لرفع رأس المال.

واستفسر السيد سعيد عن امكانية رفع نسبة التوزيع الى 10% ، فأجابه الرئيس بأنه بعد استقطاع الاحتياطات اللازمة والضرائب لا يمكن توزيع أكثر من النسبة المقترحة .

وتوجه السيد سعيد بالشكر الجزيل والتقدير الى مجلس ادارة البنك والمدير العام متمنيا ان تكون نتائج العام المقبل أفضل وأثنى على حديثه السيد طوني باوله .

وفي نهاية المناقشة تحفظ السيد حامد كبايجي على رواتب رئيس واعضاء مجلس الادارة وطالب عطوفة مراقب الشركات بالبحث في الموضوع .

كما تحفظ مندوب السادة شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للاستثمار على البيانات المالية لدى البنك جملة وتفصيلا .

واقترح السيد سعيد حمام افقال باب النقاش وإقرار الميزانية العامة للبنك وأثنى عليه العديد من المساهمين وتمت الموافقة بالإجماع على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 2011/12/31 والخطة المستقبلية.

خامسا: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 6%:

سادسا: الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع أسهم الخزينة البالغة (3,959,765) على المساهمين كل بنسبة مساهمته :

أعلن السيد رئيس المجلس عن تنسيب مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع 6% ارباح نقدية على مساهمي البنك المسجلين في سجلاته بتاريخ إجتماع الهيئة العامة للبنك . كما واعلن السيد الرئيس عن توصية مجلس الإدارة على توزيع أسهم الخزينة البالغة (3,959,765) على المساهمين كل بنسبة مساهمته ، ووافقت الهيئة العامة على النسبة المقترحة بالإجماع بالإضافة لتوزيع أسهم الخزينة .

الا ان السيد مندوب شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس اعترض على نسب التوزيع المقترحة .

سابعا : المصادقة على قرار مجلس الادارة رقم 2011/58/أ بتعيين الدكتور خالد فرج الزنتوتي عضوا في مجلس الادارة بدلاً من السادة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال ان في :

تمت المصادقة على تعيين الدكتور خالد الزنتوتي من قبل المساهمين بإستثناء كل من :

- سجلت شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للاستثمار اعتراضها على تعيين الدكتور خالد الزنتوتي .
- سجلت السادة شركة سيرت سيكيوريتيز انترناشيونال اعتراض على اسقاط عضويتها في مجلس ادارة البنك وتعيين عضوا بديلا عنها.

سابعاً : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي بتاريخ 2011/12/31 :

تم انتخاب السادة ارنست ويونغ مدققي حسابات البنك للعام 2012 بالاجماع وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثامناً : ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2011/12/31.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وفي حدود القانون ، بإسئناء وتحفظ مندوب السادة شركة المستثمرون العرب المتحدون وشركة بولاريس للاستثمار .

تاسعاً: أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال :

ولما لم يكن هناك أية أمور أخرى أعلن السيد مساعد مراقب الشركات السيد برهان عكروش إعلان إقفال باب النقاش بما يتعلق ببنود جدول الأعمال ، وأقفلت الجلسة في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم السبت الموافق 2012/4/28.

رئيس الإجتماع

مساعد مراقب الشركات

كاتب الجلسة

عصام سلفيتي

برهان عكروش

ميسون الضميري